

نظام الالتزام في مصر العثمانية (١٥٢٠-١٨١٤)

د. محمد رجائي ريان
جامعة اليرموك

مقدمة :

الثابت أن ملكية الارض بقيت مبدئيا في مصر العثمانية كما كانت من قبل ، رقبته في يد الدولة المثلة بالسلطان أو الوالي الذي ينوب عنه ، على أساس ما تقرره الشريعة الاسلامية من أن الارض التي غنمت عنوة بعد السيف تكون حقا لفاتحها . وله أن يورثها لمن يشاء ، مقابل دفع الضرائب المقررة عليها (١) .

وبناء على ذلك أصبحت مصر عقب الفتح العثماني مباشرة أرضا سلطانية ، لا سيما الارض القديمة الخاصة بسلاطين المالك ، والاقطاعات العسكرية ، وكل الاراضي التي لم يتمكن واضعوا اليد عليها من إبراز حجج ملكيتهم الشرعية لها (٢) ، وإدارة ما تبقى من الممتلكات السلطانية وأصبحت معروفة بالبلاد السلطانية (٣) ، أو الاقطاعات السلطانية ، يشرف عليها والي مصر العام الذي كان عليه أن يدفع من مداخيلها السنوية نفقات الحامية والإدارة ، ويدفع علاوة على هذا ضريبة سنوية للسلطان (٤) .

والجدير بالذكر أن النظام الذي كان سائدا في مصر عندما دخلها العثمانيون هو النظام المملوكي الاقطاعي ، وقد ألغى العثمانيون هذا النظام بعد نحو سبع سنوات فقط من دخولهم مصر وأقاموا بدلا منه نظاما آخر هو نظام الامانات (المقاطعات) ، في الوقت الذي لم يطبق فيه العثمانيون في مصر نظام اقطاع التيمار الذي كان سائدا في الامبراطورية العثمانية .

لذلك وقبل الخوض في نظام الالتزام في مصر واثره على الفلاح فيها يتحتم علينا أن نتعرض للنظام الاقطاعي المملوكي ونظام اقطاع التيمار العثماني ، ثم نظام الامانات ، وهي ضرورة تحتتمها منهجية البحث التاريخي .

الاقطاع المملوكي والاقطاع العثماني :

استمد الاقطاع المملوكي مقوماته الاساسية من عنصرين : الاول الاقطاع الاسلامي السلجوقي والايوبي خاصة ، والتالي الاقطاع اللاتيني على النحو الذي نقله الصليبيون من بلادهم الى الامارات التي كونوها في الشرق الادنى الاسلامي والمسيحي على السواء (٥) .

دراسات تاريخية ، العددان ٤٣ و ٤٤ ، أيلول - كانون الاول ١٩٩٢ .

ونشير هنا ان دولة الممالك كانت دولة اقطاعية(٦) ، وأصول اقطاعها كان حربيا في صفاته العامة(٧) ، فقد تميز هذا الاقطاع باكتمال النظم العسكرية من حيث ان الاقطاعات في الدولة المملوكية كانت تجري على الافراد والجنود(٨) ، وفي الاصل أن الدولة المملوكية تتنازل عن الاقطاعات فتقسم على الافراد والفرسان تبعاً لرتبهم العسكرية(٩) .

لقد ترسخت أقدام النظام الاقطاعي العسكري المملوكي في مصر ، لكن كانت تحدث عوامل تدفع أولي الامر الى اعادة النظر في التوزيع الاقطاعي اعادة شاملة وعامة ، ومن هذه العوامل العامل المالي والاجتماعي ومن خلال هذه العوامل كان يتم التوزيع الاقطاعي بشكل عام(١٠) .

وفي أوج دولة الممالك بلغ الاقطاع الحربي درجة كبيرة من التنظيم وأصبحت له مظاهره المتعددة وخصائصه الثابتة ، ولكن في أواخر العهد المملوكي ، دخلت هذا النظام عناصر افسدته ومهدت لانهيائه ، منها ابطال الاقطاع الوراثي الذي أخذه الممالك عن الايوبيين(١١) ، وما أصبحت تجري به عادة الممالك من بيع الاقطاعات « الافراغ » أو النزول عنها ، وبذلك دخلت طوائف شتى من غير أهل الجندية ، من أهل الحرف أو الفلاحة أو غيرها ، وبدأت تنحل الرابطة بين الارض وأهل الجندية(١٢) .

لقد أصبح الاقطاع المملوكي الى حد ما في أواخر عهد الدولة المملوكية عبارة عن أداة للتعيش والنفقة على الجند ، وأصبح الامراء في أكثريتهم منتجين ، وبالتالي فقد برزت في الاقطاع الحربي المملوكي مظاهر جديدة دلت على فقدان أصوله(١٣) .

أما النظام الاقطاعي العثماني ، فقد صاغته مؤثرات حضارية استمدت أصولها من عناصر متعددة ومن طبيعة الدولة العثمانية ، خاصة من حيث نشأتها كدولة عسكرية غازية(١٤) .

لقد نظم العثمانيون دولتهم على أساس اقطاعي عسكري(١٥) ، رحب به السلاطين منذ البداية ، فقد سيطر على الدولة العثمانية منذ بداية تكوينها وخلال نموها المبكر فئة المحاربين المسلمين الاحرار المولد وشكلوا طبقة عسكرية اسلامية (السباهيون(١٦) ضمن مجموعة النظام الاجتماعي العثماني ، الذين يؤمنون خيالة اقليمية في المقاطعات(١٧) وقد خصصت الدولة لهؤلاء ملكيات عقارية بالاقطاعات التي أوجدتها لاعالتهم وتعرف باسم دير لكات (جمع دير لك) بمعنى « رزقه »(١٨) . وكانت هذه الاقطاعات تقسم الى ثلاثة أنواع : الصغيرة التي يقل واردها عن ٢٠٠٠٠ ر.أقجة(١٩) . وتسمى « تيمار » ، والمتوسطة التي يتراوح واردها بين ٢٠٠٠٠ ر.أقجة و ١٠٠٠٠٠ ر.أقجة وتسمى « زعامت » ، والكبيرة التي يزيد واردها على ١٠٠٠٠٠ ر.أقجة وتسمى « خاص » . والنوع الاخير كان بعضه ملكا للسلطان ويسمى « خواصي

همايون » ، ويمنح بعضه الآخر للولاة وافراد الاسرة الحاكمة والمقربين اليهم ، كما الحق ببعض المناصب الادارية لينفق اصحاب هذه المناصب من وارداته (٢١) .

والجدير بالذكر أن اقطاع التيمار غلب على غيره من الاقطاعات لذلك أطلق على الاقطاع العثماني اقطاع التيمار وأصبح المتعارف عليه في الامبراطورية ، لكن لم يكن نظاما عاما ، بل كان سائدا في آسيا الصغرى وفي شبه جزيرة البلقان .

وعندما فتح السلطان سليم الاول مصر ، أمر بمسح أرضها (الروك) (٢٢) ، الذي كان يتم في مصر دائما عند تغير الجماعة الحاكمة ، وإعادة تسجيل الاموال المفروضة على الثروة المصرية، وتم المسح في عام ١٥٢٣ (٢٣) زمن سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) . والذي تجدر ملاحظته هنا أن العثمانيين في بداية حكمهم لمصر أبقوا نظام تملك الاراضي الذي كان سائدا في عهد المماليك ، ولم يطبقوا نظام التيمار ، لان الجنود العثمانيين الذين أبقوا في مصر احتاجتهم الدولة من أجل مقاومة ثورات العرب والمماليك (٢٤) . فلم تستطع الاستغناء عنهم واناطة أعمال ادارية بهم في تملكهم التيمار، ثم الخوف ، في بلد بعيد مثل مصر ، من قوة مالك التيمار وبروز النزعة الاستقلالية لديه ، او ثروته ، وأخيرا الرغبة في المحافظة على ما تكسبه الخزينة الامبراطورية في استانبول من عائدات التيمار (٢٥) .

ومن ناحية أخرى ، فانه اضافة الى ما سبق ، أنه في الوقت الذي دخلت فيه مصر في حوزة العثمانيين ، كان اقطاع التيمار في الامبراطورية العثمانية قد بدأ يصيبه الخلل ، وظهرت فيه ، باتساع رقعة الامبراطورية ، عيوب كثيرة .

نظام الامانات (المقاطعات) :

أقام العثمانيون في مصر نظام الامانات (المقاطعات) الذي وضعت أسسه في « قانون نامة مصر » الذي أصدره السلطان سليمان القانوني لحكم مصر عام ١٥٢٥ (٢٦) .

والذي حدث أنه ما بين ١٥٢٢ و ١٥٢٤ ، وعقب تولي سليمان وقعت حوادث عصيان في مصر ، مما اضطره الى ارسال وزيره الاول (الصدر الاعظم) الى مصر (٢٧) ، لمعالجة الموقف ومنحه صلاحيات واسعة لاصلاح الاوضاع فيها ، وأدى ذلك الى صدور هذا القانون لمراعاة مصلحة الرعايا والخزينة (٢٨) .

وقد جاء في هذا القانون أن يكون في عهدة العامل قريتان أو ثلاث حسبما يكون مناسباً بالنظر الى قيمتها ، وان كان مناسباً ولائقاً يعين أمين واحد لكل عدة عمال ، وهؤلاء الامناء يسند اليهم حساب الاموال السلطانية ، على أن يسلم الامناء المذكورون الى الخزينة ما حصلوه من المال كل شهر بموجب القسط اليومي (٢٩) . ويلتزم العامل

الذي يوكل اليه تحصيل واردات مقاطعته اداء مبلغ متفق عليه للميري (٢٠) نظير ذلك ، واذا وجد من يتعهد بتقديم مبلغ أكبر نظير تسلمه مقاطعة في حوزة عامل ، تؤخذ من العامل وتسلم اليه بشرط أن يكون هناك من يضمنه ، والمدة التي كان العامل يلتزم بها تسمى تحويلا (٢١) .

وبالنسبة للامناء فهم في هذا النظام عبارة عن وكلاء للحكومة يعطون معاشا سنويا ثابتا من الخزينة يتناسب مع الضرائب التي يجمعونها ، وكانوا يراقبون من قبل حكام المقاطعات ووكلاء آخرين يرسلون من القاهرة لهذا الغرض (٢٢) .

ويجدر بنا أن نشير هنا ، أن اقامة هذا النظام تعود الى عدة اسباب ، فمن الناحية الاقتصادية أريد به أن يعطي للزراعة دفعا جديدا ويوقف التدهور الاقتصادي الذي عرفته مصر المملوكية في ظل الشراكية خاصة ، ومن الناحية الاجتماعية والسياسية كان الهدف منه الحيلولة ، دون تمكين الحكام المحليين (من الفرق العثمانية والمملوكية) من الانفراد بالسلطة (٢٣) .

هذا وقد دام نظام الامانات قرنا تقريبا ، ويعيد معظم المؤرخين الفناء الى الفساد البيروقراطي والمظالم التي فرضها الامناء ووكلاؤهم على الفلاحين وجعلت الكثيرين منهم يهربون من الارض ، بالاضافة الى أن السوق الداخلي لم يكن كافيا لتوفير احتياجات الحكام ، خاصة بعد أن أصاب التدهور الاقتصادي مصر مرة أخرى ، فلزمت العودة الجزئية الى الاستيلاء العيني المباشر من الفلاحين ، وقد حاول مقصود باشا الوالي العثماني في مصر اصلاح الامانات في نحو عام ١٦٢٣ ، بأن ادخل تعديلات مالية وإدارية على نظامها ، بإنشاء ديوان الروزنامة (خزينة الدولة) (٢٤) ، وتشديد الرقابة على الامناء دون كبير جدوى (٢٥) .

نظام الالتزام :

في عام ١٦٥٨ ، ألغى مقصود باشا نظام الامانات ، وأقام نظام الالتزام (٢٦) ، وكانت معالمة قد اكتملت في اوائل القرن السابع عشر (١٦١٣) وجاء تطبيقه عام ١٦٥٨ بصورة رسمية ، وربما كانت الدولة تمهد بذلك للتعرف على امكانية نجاحه في ادارة الارض قبل العمل به بشكل رسمي (٢٧) .

ونظام الالتزام هو نوع من العودة الى القبالة أو الضمانة اللتين عرفتهما مصر في الولاة والفاطميين (استئجار حق جباية الخراج) ، مع فارق هام وهو أن يكون الملتزم حق الانتفاع المباشر بحيازة معينة من زمام القرية (الوسية) وهي أرض الملتزم (٢٨) . ولفظة التزام تعني وجوب دفع كمية معينة بالتقسيط (٢٩) . وأصبح معناها أخيرا

التولي على أرض سلطانية وعلى الفلاحين العاملين فيها ، ولها معان أخرى أيضا منها التولي على أي مصدر من مدخول الدولة ومسؤولية دفع الميري للدولة (٤٠) .

والحقيقة أن نظام الالتزام الذي أصبح يمثل المؤسسة المالية المميزة لمصر ، هو في أساسه نظام ضرائبي Farm of Taxes (٤١) . لجأت اليه الحكومة العثمانية لعوامل وظروف عديدة وتداخل تأثيرات ذات منابع مختلفة . فمن المعروف ، أن الحكومة العثمانية كانت تركز حكمها لمصر على الاقتصاد وأمن البلاد (٤٢) ، ومن الناحية الاقتصادية بدأت الحكومة المصرية تعجز عن تحصيل الضرائب العقارية (٤٣) ، فقد أخذ يظهر القصور والعجز في المحافظة على الإدارة الريفية من العناصر غير العسكرية (٤٤) ، وهذا أثر على عملية جمع الضرائب وجعلها تسير في اتجاه سلبي .

كذلك ، فإن الضرورات الاقتصادية والإدارية والسياسية لعبت دورا رئيسيا في نشأة نظام الالتزام في مصر ، ولم تأت هذه النشأة نتيجة لتخطيط مسبق أو رغبة لدى مؤسسي الحكم العثماني (٤٥) ، فالنقص في جمع الضرائب كان كبيرا ، والضعف أصاب والي العثماني وظهرت العناصر المسلحة المحلية (٤٦) .

وبمقتضى نظام الالتزام ، كانت الدولة تعهد الى شخص من ذوي النفوذ والثراء في العادة بجباية الضرائب المربوطة على الاراضي الزراعية والمقررة على الفلاحين في قرية أو أكثر ويسمى (الملتزم) ، عليه قبل أن يباشر عمله أن يدفع مبلغا من المال (الحلوان) يعادل سنة من الضرائب المقررة على منطقته (٤٧) يسدد في ديوان الروزنامة، والمنطقة تسمى دائرة الالتزام (٤٨) .

وكانت الحكومة تعطي حق الالتزام بمزاد بين المتقدمين ، أو بالاتفاق ، والمزاد أكثر تطبيقا ويسمى مزايمة (٤٩) ویرسو على من يعرض المبلغ الأكبر فيحمل لقب الملتزم بصفة رسمية ويتسلم مستندات رسمية هي تقسيط الالتزام (٥٠) . والتمكين (عند الالتزام) ويحمل ختم الباشا العثماني والدفتردار ، ونميقة أوناميك ، وهو أمر من الحكومة الى خلاص المنطقة بأنهم أصبحوا في حوزة الملتزم وعليهم الالتزام بطاعته (٥١) . وفي الوقت نفسه تصدر دائرة الروزنامة تذاكر ديوانية الى سكان كل قرية يحدد فيها اسم الملتزم ومقدار الميري على أراضي القرية ، وغير ذلك من الالتزامات المالية (٥٢) .

وكان الالتزام يعطى أول الامر لمدة محدودة ، سنة واحدة ، وفي الغالب ثلاث سنوات ، ثم تطور حتى أصبح لمدى العمر (٥٣) ، وبذلك لا تؤول جهات الالتزام للحكومة ثانية الا اذا مات الملتزم . ثم تطورت الحالة الى تجديد الالتزام الى اولاد الملتزم . وكان الاصل الا يستطيع الملتزم بيع الالتزام أو تركه لورثته ، ليعاد الى الخزينة بعد وفاته،

ولكن المالك ، لاشرافهم على النظام الاداري ، استطاعوا ان يضعوا يدهم على حق شرائه وبيعه وتركه لورثتهم(٥٤) .

ولكي يحصل اولاد الملتزم على الالتزام ، ينبغي ان يحصلوا على حق ارث املاك ابيهم بموافقة الباشا ، بان يدفعوا له ضريبة محددة ، كان العثمانيون ينظرون الى هذه الضريبة على اعتبارها شكلا من اعادة شراء الارض . واذا مات مالك دون ان يخلف أبناء لم يكتب وصيته ، فان ممتلكاته تؤول الى ديوان الروزنامة ، ولكن اذا ما كتب وصيته فان تنفيذها يقع على عاتق من كتب لصالحهم ايا كانوا ، وبذا يكون عليهم ان يدفعوا الضريبة للباشا(٥٥) .

والحقيقة ، كان في استطاعة الورثة نقل حصص الالتزام اليهم بشرطين ، اولهما التقدم بطلب الى ديوان الروزنامة بطلب صدور تمكين لهم ، اي تجديد تقسيط الالتزام او عقد الالتزام ، والثاني دفع مبلغ من المال يسمى « الحلوان » او حلوات بلاد الاموات ، وهو بمثابة رسم تسجيل ، ويحدد مقدار هذا الحلوان بثلاثة امثال فائض الملتزم اي ثلاثة اضعاف الدخل السنوي للملتزم المتوفى من عملية الالتزام . اما اذا لم يكن للملتزم المتوفى ورثة قادرون على زراعة الارض فان هذه الارض تطرح في المزاد وتعطى للملتزم جديد(٥٦) .

فئات الملتزمين ومعاونوهم :

كان الملتزمون في مصر اخلاطاً شتى ، عسكريين ومدنيين وسيدات ، فمن العسكريين رجال الاوجاقات اي فرق الحامية العثمانية والضباط العثمانيون المتقاعدون ، واصحاب العصبية كأمرأ المالك(٥٧) . اما افراد الفيلق العسكري العثماني الذين دخلوا مع السلطان سليم الاول ، فلم يسمح لهم أساسا بحيازة التزام ، اذ كانوا مرتبطين بأجورهم فقط حتى تبقى صلتهم بالسلطة المركزية ولا يصبحوا مستقلين كما حدث في جنود اقطاع التيمار في باقي انحاء الامبراطورية ولكن في القرن الثامن عشر ، از الجنود والضباط على الالتزام في الوقت الذي كانوا يحصلون فيه على الاجور من الخزينة ، فاصبحوا في هذه الحال قادرين على الاستقلال عن الباب العالي(٥٨) . وعلى كل حال كان اسهام العسكريين العثمانيين في مجال الالتزام في مختلف انحاء مصر بقدر محدود ، ولم يشكل ظاهرة ملحوظة ، ويرجع ذلك الى ان كيانهم لم يكن قويا لدرجة يؤدي الى مزاحمة المالك في المزايدات التي كانت تتم عن طريق الديوان ، فضلا عن قلة مواردهم المالية اللازمة لدفع الحلوانات المرتفعة(٥٩) .

اما الملتزمون المدنيون ، فكان منهم الاشراف وكبار علماء الازهر (رجال الدين) وفيهم شيخ الازهر ، والتجار ، ومشايخ العرب مثل الهوارة وغيرهم(٦٠) . وهذه

الفئات المدنية ظهرت بصورة واضحة كفئات التزام في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر (٦١) .

أما السيدات فقد دخلن ميدان الالتزام في النصف الاول من القرن الثامن عشر، وهن اللواتي كان يطلق عليهن مصطلح خواتين (جمع تكسير عربي لكلمة خاتون التركية ومعناها سيدة) (٦٢) وتطبق عليهن الاجراءات التي يخضع لها الرجال الملتزمون ، فكانت السيدة تدخل مزاد الالتزام ، فاذا رسا عليها المزااد كان اسمها يدرج في دفاتر الروزنامة، وتعين المعاونين لها في منطقة الالتزام (٦٣) .

كان الملتزم موكلا بادارة القرية وتنظيم شؤونها ، ولا بد من معاونين له يعملون تحت امرته (٦٤) ، كذلك كان الملتزم يقيم في القاهرة ، ولا يذهب الى دائرة التزامه الا مرات معدودة من العام وعلى فترات متباعدة ولايام قليلة ، لذلك كان في حاجة الى أعوان يقيمون بصفة مستديمة (٦٥) ويديرون القرية كوحدة اقتصادية وادارية تابعة للملتزم (٦٦) ، واذا كان الملتزم من كبار امراء الممالك ، فانه يترك مكانه قايمقام ينوب عنه وذلك لتتبع التطورات السياسية في العاصمة (٦٧) . ومن هؤلاء ، شيخ البلد الذي يختاره الملتزم من الفلاحين الذين يمتلكون الاراضي التي يدفع عنها حصته في الضرائب، فيصبح رئيسا للفلاحين الاخرين ، يمارس عليهم مهمة الادارة (البوليس) ، ومنه وحده يطلب الملتزم عائد الضريبة الذي ترك له الملتزم مهمة جمعها من أيدي الفلاحين، وعندما يموت شيخ البلد يختار الملتزم خلفا له واحدا من ابنائه ، ويقدم له الشيخ الجديد هدية تسمى «تقدمة» (٦٨) . وبذلك كان شيخ البلد بمثابة وسيط بين الملتزم وأهل القرية يبلغهم أوامر الملتزم ويعرض عليه طلباتهم ويشرف على الاراضي ويراقب تصرفات الاهالي ، فكان بمثابة قاض وحكم ، وله سلطة لا على الزارع فحسب، انما على السكان أيضا (٦٩) . ولهؤلاء المشايخ ارض معفاة من الضرائب ، عوائد مقررة من قبل الملتزم نظير خدمتهم ونظير اكرام الضيوف الذين يأتون الى الناحية او حضورهم الى القاهرة لمقابلة الملتزم (٧٠) .

ولكل من مشايخ البلد وكبار الملتزمين مباشر أو وكيل يختاره من الاقباط ، وظيفته الاشراف على الصرافين في دائرته ، فالعادة أن يكون لكل قرية صراف هو الآخر ، وعلى الدوام ، قبطي مهمته تحصيل الدخول والتأكد من قطع النقد وهو المسؤول عن قيمها ، وعندما لا يكون للملتزم مباشر ، فانه يقوم بنفسه بتعيين صرافين (٧١) . وتنفذ أوامر شيخ البلد بواسطة المشد ، فهو الذي يقوم بضبط واحضار الفلاحين المتأخرين في سداد الضرائب ، وتنفيذ العقوبات التي يأمر بها الملتزم (٧٢) .

ومن أعوان الملتزم المهمين : « الشاهد » وهو على الدوام واحد من فلاحي القرية ويشترط فيه أن يعرف الكتابة والحساب . وهو على نحو ما رجل الفلاحين ، يسير

مصالحتهم ، ويمسك كشفا بالاموال التي دفعوها على مدار السنة . وليس للقرية الا شاهد واحد ، وبالإضافة اليه ، هناك واحد من أهل القرية لإدارة زراعة أراضي الملتزم ويسمى الخولي يقوم بمساحة الارض وقياسها والتنسيق مع مشايخ البلد بتوزيع الارض على مختلف الفلاحين حسب حاجاتهم أو طلباتهم (٧٣) .

الفلاح ونظام الالتزام :

في داخل نظام الالتزام تفاعلت عناصر ثلاثة : الحكومة والملتزم والفلاح ، وكل عنصر من هذه العناصر كانت له حالة خاصة افرزها نظام الالتزام ، لتفاعل هذه العناصر مع البعض الآخر ولتأثير المتغيرات السياسية الحاصلة ، من تأثير القوى المحلية ، وخاصة المالكين الذين اصبحوا القوة المسيطرة في مصر العثمانية ، وفاعلية الحكومة في مصر الذي يمثلها الوالي الثاني (الباشا) في القاهرة ، والتي تستمد اصول قوتها وضعفها من السلطة المركزية في استانبول .

ومن ناحية أخرى ، فانه مما لا شك فيه أن الحكومة العثمانية في استانبول كانت قد ارتاحت لنظام الالتزام ، حيث تحققت الاهداف التي وضع من أجلها ، كنظام ضريبي لا يخرج في أساسه عن المزارع الضريبية ، لانه وفر عليها متابعة الاتصال بالفلاحين وغيرهم لجباية الضرائب والرسوم ، والقي هذا العبء على كاهل الملتزمين ، كما ان نظام الالتزام كان يتمشى مع طبيعة الحكم العثماني ، ومن أهم خصائصه قلة تدخل السلطات العثمانية في حياة الجماهير (٧٤) .

اتاح هذا النظام لخزينة الحكومة تدفقا مستمرا من الإيرادات مع أقل قدر ممكن من النفقات أو التكاليف الادارية ، واعطى الملتزمين مصلحة دائمة ومستمرة في الحفاظ على خصوبة الارض حتى لا يسرفوا في استغلالها ، والحرص على عدم خروج المزارعين منها ، في الوقت الذي اخضع فيه الفلاحين لنظام ضريبي منتظم .

أصبح الملتزم في ظل نظام الالتزام ، نتيجة للعدد الكبير من الموظفين التابعين له والاختصاصات الواسعة التي خوله اياها القانون والعرف ، يمارس سلطات واسعة على الفلاحين في القرية أو مجموعة القرى التي تقع في دائرة الالتزام ، وحل محل السلطات العثمانية في مباشرة اختصاصات الحكومة ، وأصبح من حيث الواقع الشخصية الاولى في القرية والشخصية الثانية في الكاشفية (٧٥) . وغدا الملتزم في غضون القرن الثامن عشر بажهزته المالية والادارية والفنية عبارة عن حكومة داخل حكومة (٧٦) .

وكان الملتزم يحقق أرباحا مادية وعينية تنوعت أشكالها وطبيعتها . فهو أولا يحصل على الفائض وهو الفرق بين ما يدفعه أو يتعهد بدفعه للحكومة ، وحصيله

ما يجبيه فعلا من فلاحى دائرة الالتزام (٧٧). وفضلا عن ذلك كان يحتفظ لنفسه بجزء من الارض يسمى أرض الوسية (٧٨) ، وتعادل من حيث مساحتها عشر مساحة الاراضي التي في أيدي الفلاحين في منطقة الالتزام (٧٩) ، وهي معفاة من الضرائب (٨٠) ، وكان بعض الملتزمين يفضلون تأجير أرض الوسية وبذلك يحققون كسبا ماليا يفوق ما يعود عليهم من زراعتها لحسابهم الخاص (٨١) . لذلك كانت أراضي الوسية تعود بالخير العميم على الملتزم لكنها تجهد الفلاحين الذين كان عليهم أن يزرعوها بطريق السخرة (٨٢) ويذكر جيران في وصف مصر ان السخرة كانت في بعض مناطق مصر لا في جميعها (٨٣) .

مما سبق نلاحظ أنه في ظل الالتزام في مصر قد تحققت المزايا للحكومة العثمانية والملتزم ، أما بالنسبة للفلاح حسب ما يذكره الشناوي ، « أن هذا النظام كان ملائما للفلاح الصغير بوجه خاص طالما أن الباشا العثماني في مصر ومعاونيه قادرون على تحقيق تفوق الدولة السياسي والحربي في البلاد وهذه الملازمة كانت في توفير وسائل الزراعة والامن والاستقرار ، وكانت تتلاقى مصلحة الفلاح مع مصلحة الملتزم في عدم ارهاق الفلاح في العمل في أرض الوسية طبقا لنظام السخرة وعدم ابتزاز الاموال منه أو مصادرة المحاصيل وفرض ضرائب جزائية عليه ومراعاة حالة فيضان النيل كل سنة » (٨٤) .



بدأ التدهور يحيط بنظام الالتزام في القرن الثامن عشر ، وذلك بحكم الملابس التي أحاطت بتطبيقه عندما غدا أمراء الممالك يشكلون مراكز القوى السياسية والفكرية والاقتصادية في الفترة ما بين ١٧١١ و قدوم الحملة الفرنسية ١٧٩٨ (٨٥) ، وتراجعت قوة السلطة العثمانية وانعكس ذلك على حالة الفلاح المصري وعانى الكثير من الاستبداد والجور سواء من الملتزم وأعوانه أو من الامراء الممالك وأتباعهم .

ونستطيع أن نتعرض لتلك الحالة التي أصبح فيها الفلاح من خلال محورين ارتبط بهما ، وشكلا القواعد التي يقوم عليها الالتزام وهما الضريبة والارض . فالضريبة التي كان ينبغي على الفلاح أن يدفعها عن أرضه للملتزم هي ما يطلق عليه اسم المال الحر ، وهي على الدوام أكبر من ضريبة المال الميري المقررة للسلطان ، وفي دفع الكشوفية التي تعطي للبك أو الكاشف حاكم الولاية ، والفائض ، وهو الدخل الخاص الذي يبقى للملتزم (٨٦) .

والذي تجدر ملاحظته أنه بالنسبة للفائض ، لم يكن محددا أو ثابتا بشكل مؤكد شأن الميري أو الكشوفية ، حيث لم يكن للملتزم أدنى حق فيه الا بعد أن يفي بالتزاماته للسلطان وحكام الاقاليم ، ولما كانت الارض التي لا تفرها مياه الري معفاة بشكل مبدئي من أية ضريبة ، فقد نتج عن ذلك أن الفائض كان عرضة للزيادة والنقصان تبعا لاتساع أو انحسار المساحة المروية التي ينبغي عليها أن تسدد المال الحر (٨٧) .

ويبدو للوهلة الاولى أن ضريبة المال الحر كانت الضريبة الوحيدة التي كان يحق للملتزمين تحصيلها بشكل قانوني ، حسب ما تحدد في التذاكر الديوانية التي تصدر عن ديوان الروزنامة والمتعلق بمقدار الميري المربوط على أراضي القرية وغير ذلك من التزامات مالية ، وذلك من قبيل رعاية مصالح الفلاحين ، فلا يطالبهم بأكثر مما هو مقرر عليهم (٨٨) . الا انه ، وبالتدريج ، أخذ الملتزمون يرغمون الفلاحين بادعاءات مختلفة على زيادة نسبة هذه الضريبة ، يساعدهم في ذلك عدم تحديد الفائض ، فطرات زيادات الحقت بالفائض نفسه ، وذلك من خلال التسميات ، براني قديم وبراني جديد . ومضاف قديم ، وليس ثمة أي نص رسمي يدل على انشائها ، لكن الملتزمين جعلوا من الهدايا والاتاوات التي يدفعها الفلاحون مقابل خدمة عارضة أو طبقا لتقليد ، مرسوما واجه السداد بشكل حتمي (٨٩) ، مما أوقع الفلاح فريسة ابتزاز الملتزمين (٩٠) .

وتأكدت هذه الزيادات منذ نهاية القرن السابع عشر ، وزادت حتى أصبحت في بعض جهات مصر تدر أكبر مما يدره الفائض ، ولكنها لم تقرر بشكل منتظم الا في منتصف القرن الثامن عشر (٩١) ، وعلى وجه الخصوص في عهد المملوك علي بك (١٧٦٧ - ١٧٧٣) الذي تولى منصب شيخ البلد أي أمير البلاد ، واستولى على القرى التي كان يمتلكها كبار الملاك ووزعها على أتباعه . . . وزاد كثيرا من أعباء الفلاح . وسار على نهجه في ذلك كل الملتزمين الذين كانوا يدينون له ببعض الديون ، ففرضوا ضرائب جديدة وجائرة ، ومن جاء بعده أدخل زيادات جديدة في دخول الملتزمين ، مما أوصل جشع الملتزمين وبخاصة المماليك منهم مداه (٩٢) .

وفيما يلي جدول بقائمة الضرائب المقررة على وحدة قرية الانبوطيين بولاية الغربية عن العام ١٧٩٨ (٩٣) .

الى السلطان	لضريبة الميري	١٠٦٣٣٦
الى حاكم الولاية	الكشوفية القديمة	٨٩ ر ١٩
	الكشوفية الجديدة	٦٠ ر ١٩٨
الى الملتزم	للفائض وهو حصته	١٧٢ ر ٦٢٥
	للبراني القديم	٩٦ ر ١٧٢
	للبراني الجديد	١٠٨ ر ١٩٢
الاجمالي		٦٢٢ ر ٥٣٦
مصرفات محلية وخلافها دفعت لمستحقين		٦٣ ر ٥٠٨
اجمالي الرسوم التي دفعتها هذه القرية		٤٤ ر ٧٨٦ مديني (٩٤)

هذا ما كان بالنسبة للضرائب، والاثر الذي كان لها على الفلاح في ظل نظام الالتزام، الذي جعله في أوضاع كانت منبعها لمطالب استبدادية لا حد لها، وتزيد على الدوام من حقوق الملتزم عليه. وتزيد من الضرائب، باصطناع وسائل مشابهة.

أما بالنسبة للأرض وهي المحور الثاني الذي يرتبط به الفلاح داخل نظام الالتزام فكان الملتزم يوزعها على الفلاحين كل حسب قدرته على الزراعة. والفلاح لا يملك الأرض التي يزرعها بل يحوزها، لذلك فإنه لا يملك حق بيعها أو رهنها أو غير ذلك من أشكال التصرفات (٩٥).

وكان لبعض فلاحى الالتزام مساحات زراعية صغيرة، يطلق عليها «أرض الاثر» يقومون بخدمتها وزراعتها ولهم محصولها، وفي بعض الأحيان جزء منه ويستمر تمتع الفلاح بحق الانتفاع بها طالما كان مواظبا على اداء التزاماته المالية نحو الملتزم (٩٦). ويحق للفلاحين ان يبيعوا هذا الحق الى غيرهم أو يرهنوا جزءا من الأرض رهنا وكان يسمى بالفاروقة (٩٧)، أما اذا مات الفلاح دون عقب أو لم يكن له ورثة، فإن الأرض ترجع الى الملتزم ليدفعها الى فلاح آخر بحسب قانون بيت المال، الذي يلزم زراعة الأرض لئلا يحرم من مالها الذي ينفق منه على عمارة البلاد (٩٨).

والذي تجدر الإشارة اليه، أن أرض الاثر كانت في أساسها ملكا لعائلات عاشت عليها وانصرفت الى زراعتها قبل دخول العثمانيين مصر. وعندما تمت عملية المسح (الروك)، لم تستطيع هذه العائلات اثبات ملكيتها بمستند قانوني بل بشهادة الشهود، فتركت السلطات العثمانية لهذه العائلات الانتفاع بها باعتبارها اثرا للملكية غير ثابتة بحجة شرعية (٩٩).

وقد حدث في بداية تطبيق نظام الالتزام انه كان في مقدور الحاكم العثماني أن يمنع الملتزم من طرد الفلاحين من «أثرهم» ان عجزوا عن دفع المال الميري المربوط عليهم، ولكن عندما ضعف هذا الحاكم فيما بعد، تجاهل الملتزم ذلك وراح يعاقب الفلاح العاجز عن الدفع أو المماطل بطرده من اثره (١٠٠).

وبشكل عام انعكس التدهور الذي اصاب نظام الالتزام على حالة الفلاح وتعرض لضروب من ظلم الملتزمين، وبخاصة امراء الممالك، في الفترة التي سبقت قدوم الحملة الفرنسية (١٧٩٨)، فتركزت حصص الالتزام (١٠١)، في أيدي هؤلاء الممالك وزوجاتهم وأولادهم (١٠٢)، فاذا خلت حصة من حصص الالتزام لسبب أو لآخر كانوا يعينون الملتزمين من بين اتباعهم. وكان ديوان الروزنامة والديوان الدفتری يرضخان لرغبة الأمير ويتفان عن اجراء مزاد بين الراغبين في الالتزام، وتم اصفاء نوع من الشرعية على هذا النظام التعسفي، فاطلق على هذا الاسلوب في تعيين الملتزمين «المصالحة» (١٠٣).

ومن الجور الذي كان يلقاه الفلاح من الملتزم واعوانه أو من الامراء الممالك واتباعهم قيامهم ، على فترات متقاربة ، بجولات في الريف ينهبون فيها المحاصيل ويقتحمون بيوت الفلاحين بحثا عن مدخراتهم ، مما كان يضطرهم الى ترك قراهم ، وحتى مصر ، فامتلات البلاد الشامية والرومية من فلاحى مصر الذين جلوا عنها من هول الجور الذي لحقهم من الملتزمين (١٠٤) . ويؤكد ذلك فولني Volney ، الذي شاهد المصريين في سوريا عام ١٧٨٥ أفواجا وجماعات ويقول إن صيدا وحيفا وسائر مدن وقرى فلسطين كانت تعج بالمصريين ، وقد توغل بعضهم في اتجاه الشمال حتى حلب وديار بكر (١٠٥) .

وعاش الفلاح في ظل نظام الالتزام في حالة من الفاقة غير عادية ، وهو يزرع لمصلحة الملتزمين (١٠٦) ، وكان ظلم الملتزمين يظهر واضحا عندما ينخفض منسوب مياه النيل ، مما يسبب الخلافات بين الملتزمين والفلاحين ، وعندما كان الفلاحون يشكون أمرهم الى رجال الحكم بالقاهرة ، فان هؤلاء لم يكونوا قادرين على عمل شيء ، لان اهتزاز قبضة الادارة العثمانية وتضارب اتجاهها ادى الى طغيان نفوذ الملتزمين من كبار البكوات الممالك (١٠٧) .

تدهور نظام الالتزام والفائه :

ترك تدهور نظام الالتزام في القرن الثامن عشر آثارة السيئة على الفلاحين واوصلهم الى حالة من البؤس مما جعلهم يقومون باحتجاجات في بعض الاحيان ضد ملتزميهم الذين اصبحوا في غالبيتهم من الممالك (١٠٨) ، اذ اختلت الامور المتعلقة بهذا النظام ، خاصة من حيث فرض ضرائب جائرة ، وكثرة طلبات الملتزمين الذين يقيمون في المدن ويراقبون منها دوائر التزامهم عن طريق طابور من المعاونين (١٠٩) . وهذا التدهور اعقبه هدم ذلك النظام والفائه رسميا ، وبدأ ذلك في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، ومر في مرحلتين : الاولى في عهد الحملة الفرنسية والثانية في عهد محمد علي باشا .

الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) :

في البداية نشب خلاف في الراي بين المسؤولين الفرنسيين في مصر ، عما اذا كانت الالتزامات ممتلكات اقطاعية كتلك التي ألغيت في فرنسا ابان الثورة ، أو أنها ممتلكات عشرية خاصة لواضعي اليد الذين حدد الحكم العثماني حق ملكيتهم لها . وبعد جدال تغلبت النظرية الثانية باعتبار انها تكفل السلم الداخلي في البلاد وتدعم النظام الجديد المتعلق بالشيوخ الروحيين اكثر من الاولى ، وعليه أصبح الملتزمون متساوين مع اصحاب الممتلكات العشرية الخاصة ، واستلم كل ملتزم بعد التثبت من حقه الشرعي حجة شرعية تعلم بأنه المالك الشرعي لاراضيه وممتلكاته (١١٠) .

وبناء على ذلك ، جرت الخطوات العملية مباشرة ، فقد أمر نابليون بمصادرة حصص التزام أمراء الممالك ، أما الملتزمون الآخرون فقد أمروا بتسجيل سنداتهم والا صودرت التزاماتهم ، وهذا يعني تبعية أراضيهم للدولة الجديدة وشكل نابليون لجنة خاصة من ثلاثة فرنسيين لإدارة الممتلكات المصادرة (١١١) . واعقب ذلك بأن أمر في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٧٩٨ بإنشاء ديوان خاص سماه « محكمة القضايا » وأهم اختصاصاته فيما يتعلق بتمليك الأرض ما يلي :

١ - أن السندات التي في أيدي الفلاحين بأراضيهم لا تكفي لإثبات ملكيتها بالبيع أو الميراث ، بل يجب أن يكشف عنها في سجلات الروزنامة ، نظير دفع رسم لذلك .

٢ - إذا وجدت حجته مقيدة بالسجلات يكتب له سند جديد « تمكين جديد » .

٣ - يقدر ثمن الأرض من جديد ويدفع صاحبها رسماً باعتبار ٢ ٪ رسم التسجيل النهائي .

٤ - وإذا لم تكن لدى الفلاح حجة أو سند أو لم تكن مقيدة بالسجل تضبط لجانب الجمهورية ، وتصبح من حق الديوان يتصرف بها من جديد (١١٢) .

وفي ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٧٩٨ ، أصدر نابليون إعلاناً بتأجير حقوق الممالك السابقة على الأملاك (من ميري وفائض وبراني) إلى من يرغب ، وقد تقدم بعض الأوجاقلية والنساء التركيات وتولوا التزامات صغيرة ، ولكن أعيان الأهالي لم يقبلوا على المزاد ، فبقيت أغلبية أراضي الالتزام في البلاد في أيدي الدولة (١١٣) . ثم أصدر مرسوماً في ١ شباط (فبراير) ١٧٩٩ ، يكلف مشايخ البلاد بالالتزام وأصبحوا مسؤولين عن سداد الضرائب ، تحت طائلة الفصل عن الوظيفة في حال التأخير ، لكن حدث في ٢٨ نيسان (أبريل) عام ١٨٠٠ ، وبعد رحيل نابليون عن مصر أن ألفى كليبر نظام الالتزام فيما يتعلق بالقرى التي تمتلكها الجمهورية ، وأدمج الضرائب الكثيرة في ضريبة واحدة تحدد طبقاً لحالة النيل ونتاج الأرض ، وعين الإقباط جباة ووكلاء مباشرين لجمعها مقابل نسبة من التحصيل (١١٤) . وبهذا يكون كليبر قد عاد إلى نظام الجباية المباشرة . وكان قبل أيام من إعلانه قراره السابق ، قد عقد معاهدة مع مراد بك أقطعه بمقتضاها الصعيد حتى أسوان بشرط أن يسدد الميري عن المنطقة للجمهورية الفرنسية ، كذلك المناطق المزروعة أرزاً في الدلتا منحت التزاماً لتجار الأرز مقابل دفع الضريبة عنها ، وتكرر ذلك بصورة مشابهة فيما بعد (١١٥) .

والجدير بالذكر أن قرارات المسؤولين الفرنسيين المتعلقة بالالتزام ، كان القصد منها إيجاد الوسائل التي تحصل بها الحكومة على أموال تسدد بها بعض أوجه

نفقاتها(١١٦) ، كما أن الحملة الفرنسية استفادت من مصادرة املاك الملتزمين من المماليك ، ومنهم من قتل في القتال ومنهم من فر(١١٧) ، ومنهم من لم يقدر على اظهار سندات التزامه(١١٨) .

لكن الآمال المقصورة على ازالة نظام الالتزام على أساس سياسة تقسيم الاراضي بين الناس سرعان ما فشلت وذلك بسبب الحصار البحري الذي فرض على مصر ومنع أي تجارة مع فرنسا ، وبسبب ثورات الفلاحين التي أرغمت السلطات الفرنسية أن تدافع عن نظام الالتزام بقوة السلاح(١١٩) .

محمد علي والغاء نظام الالتزام :

ارتبط هدم نظام الالتزام في مصر ثم الفاؤه بشكل رسمي بمحمد علي باشا ، الذي وصل الى مركز السلطة فيها مع مطلع القرن التاسع عشر ، ضمن خطة وضعها محمد علي على أساس هدم النظام القديم بكامله ، والالتزام جزء منه(١٢٠) .

ادرك محمد علي منذ الايام الاولى لحكمه أن أساس الانتاج في مصر هو الزراعة، التي يتحكم بها أيضا زعماء المماليك ، الذين يملكون ويجمعون الضرائب ، ويتصلون أيضا اتصالا مباشرا مع الفلاحين ويحجبون الادارة الحكومية عن الاتصال بالقرية المصرية ، وادرك أيضا أن الدولة تأخذ الميري ، ولكنها لا تملك السلطة على الارض التابعة لها ، وملكيته عليها اسمية فقط . لان الالتزام أصبح أقرب الى الملكية الخاصة Landed estates . برغم أنه لم يعترف به رسميا على هذا الشكل(١٢١) .

وهذا ما أوجد لديه القناعة بأن الضرورة تقضي بهدم نظام الالتزام ، ثم الغائه ، لكي يقوم بالاصلاحات التي كان يهدف اليها ، وخاصة في مجال التنظيم المالي والزراعي، ومن أجل تركيز السلطة في يديه ، فمعظم ريع الارض في مصر تذهب الى جيوب الملتزمين Tax Farmers . وغالبيتهم من زعماء المماليك(١٢٢) ، يساندتهم في ذلك العلماء (رجال الدين) الذين تربطهم مصلحة مشتركة مع هؤلاء الزعماء ، فهم يربحون في ظل النظام القديم، خاصة من أرض الوقف (الرزق الاحباسية) ، لذلك أصبحوا الحلفاء التقليديين للماليك(١٢٣) .

تم هدم نظام الالتزام ثم الفاؤه على عدة مراحل ، من ١٨٠٨ الى ١٨٤٨ ، من ١٨٠٨ الى ١٨١٠ اتسمت محاولات محمد علي بصفة تجريبية من مصر السفلى فقط ، لان مصر العليا كانت لا تزال في قبضة المماليك(١٢٤) وذلك من أجل كشف القوى التي يمكن أن تقف مع المماليك وتعرقل خطته القائمة على أساس هدم النظام القديم .

وبرزت الازمة فعلا عام ١٨٠٩ عندما وضع مشروعا لضبط ناحية الجيزة (كشوفية في مصر) ، يقوم على عمل تسجيل جديد لها وفرض ضرائب جديدة على

الملتزمين وعلى الرزق الاحباسية ، فكان أن توحد الملتزمون والعلماء لمقاومة تنفيذ المطالب التي جاء بها ممثل الحكومة ، وتزعم تلك المقاومة عمر مكرم ، نقيب الاشراف، وفي عملية تمت من قبل محمد علي لاختبار قوته ، استطاع هزيمة عمر مكرم وطرده من منصبه وفرض الاقامة الجبرية عليه في الريف ، وبعدها لم يبرز العلماء كقوة سياسية في مصر (١٢٥) .

وفي عام ١٨١٠ أقام محمد علي ديوانا في الازبكية في بيت ابنه ابراهيم بك الدفتردار (وزير المالية) ، اجتمع فيه المشايخ والوجاقية ، فتكلم الباشا مبينا حاجة الحكومة الى الاموال الكثيرة لنفقات العساكر والمصاريف والمهمات ، وأن الإيرادات لا تكفي ، كما بين للديوان أن الطريقة التي يتم فيها توفير تلك الاموال عن طريق الافندية (١٢٦) والاقباط (الصرافين) لا تتم بطريقة سليمة ، وأوضح للديوان أن جميع حصص الالتزام لها سندات ومعين لها مقدار الميري والفائض، فقدر على كل حصة قدر ميرها وفائضها اما سنة أو سنتين ، وهذا حسب اعتقاده لا يضر بالملتزمين ولا بالفلاحين (١٢٧) .

وبالرغم من الاحتجاج الذي ظهر داخل الديوان ، فقد تم - حسب ما يذكره الجبرتي - تحرير الدفاتر وتبديل الكيفيات بما فيها الوسية للملتزمين (١٢٨) . وكانت خطوة هامة من محمد علي ، فقد نجح في اخضاع اوسية الملتزمين للضريبة ، وكانت سابقا معفاة ، كما أن الكثيرين من الملتزمين أخذوا يتخلون عن التزامهم للضريبة الكبيرة التي فرضت على حصصهم ، ولتدني الانتاج الزراعي (١٢٩) .

وعندما تمت تصفية المماليك بين ١٨١١ و ١٨١٢ (١٣٠) ، أصبح من الممكن القيام بهجوم شامل على نظام الالتزام (١٣١) ، مما سهل الغاءه فيما بعد (١٣٢) .

وفي عام ١٨١١ ، وبعد مذبحة القلعة مباشرة ، أحدث محمد علي ديوانا ،الهدف من تشكيله كما ظهر للجميع في وقته « لحاسبة ما يتعلق به من البلاد ومحاسبتها، والقصد الباطني غير ذلك » (١٣٣) . وعين محمد علي فيه كتبة من المسلمين دون الاقباط ليحرروا به قوائم المصروف والمضاف والبراني ، ولما سمع الفلاحون بتشكيل هذا الديوان كتبوا عرضمالاات الى كتحدا بك (١٣٤) ، والباشا يتظلمون من ملتزميهم لانهم يزيدون عليهم زيادات في قوائم المصروف ويشددون عليهم في طلب الفرض أو بواقياها (١٣٥) .

والمهم هنا أن للجبرتي رأيا حول هذا الموضوع ، وهو أنه لما فشل أمر هذا الديوان في البلاد أتت طوائف الفلاحين أفواجا الى الديوان يطلبون الملتزمين ، وذلك لانه كان لمحمد علي هدف من ذلك ، حتى يضرب الفلاحين بالملتزمين ويوقع بينهم ، لذلك سمى بعض الناس هذا الديوان بديوان الفتنة (١٣٦) .

أما بوليائك فان له رأيا آخر حول هذا الديوان وهو انه أعطى الحق للفلاحين في أرض الالتزام ورفع شكواهم على أسيادهم (١٢٧) أما باير فانه يعلق على هذا الديوان بقوله « انه بسماع شكاوى الفلاحين ومآسيهم تم تقويض موقف الملتزمين في الريف » (١٣٨).

استطاع محمد علي عام ١٨١١ أن يحصل على الضريبة بدون واسطة الملتزم عن طريق الاجناد ، وأخذ الفلاحون أحيانا يذهبون الى ديوان الروزنامة لتسديد المطلوب منهم بدل الملتزم (١٣٩) .

وفي ١٨١٢ انتظم ملك بلاد الصعيد (مصر العليا) لمحمد علي ، فقلد امارته لابنه ابراهيم باشا ، وأمره بمصادرة ما تبقى من التزام المالك ، وعدم تحويلها الى ملتزمين آخرين كما كان يحدث لتبقى ، في يد الدولة تحت اسم المضبوط (١٤٠) . وكان قبل صدور هذا الامر ، قام ابراهيم باشا بمد سلطة الحكومة على تلك المنطقة ، ثم أمر بمسح كل أرض الصعيد ، ومنها أراضي المالك وغيرهم من الملتزمين (١٤١) .

ولم يقم محمد علي باجراءات مشابهة في الوجه البحري حتى أواسط عام ١٨١٣ ، حين ضبط حصص الالتزام التي كتبت باسم زوجات المالك (١٤٢) ، فلا تتزوج الواحدة منهن ثانية الا اذا ضبطت حصص التزامها أي دفعت ما عليها (١٤٣) ، كما قرر في نفس العام اتباع خطة تقوم على الغاء الضرائب الإضافية التي كان يفرضها الملتزمون على الفلاحين وضمتها الى الضريبة العادية على الأرض (١٤٤) .

وبعد هذه الخطوات ، قام محمد علي بمسح أراضي مصر بدءا من الصعيد ، ثم الوجه البحري في أوائل ١٨١٤ ، وقبل ظهور النتيجة النهائية للمساحة في أيار (مايو) ١٨١٤ (١٤٥) ، صدر فرمان أعلنه كتحدا بك ، يتضمن « ضبط نظام جمع الالتزام لطرف الباشا ، ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف بالالتزام ، والملتزم يأخذ فائضه من الخزينة » (١٤٦) . وبناء على هذا فرمان ، نقلت ملكية الالتزامات الى الدولة وعوض على واضعي اليد بمرتب لدى الحياة ، على شكل معاشات سنوية نقدية تعادل دخل الملتزمين من نظام الالتزام بناء على تقديراتهم ، التي جاءت أقل بكثير من الفائض لانهم لم يكونوا يعلمون وقت تقديرها الغرض منها (١٤٧) .

وحدث رد فعل عند النساء الملتزمات لصدور فرمان الغاء الالتزام ، فذهب جمع غير منهن بعد عدة أيام الى الجامع الأزهر وطالبن بسحب قرار المصادرة ، وحرصن الفقهاء ورجال الدين على الانضمام اليهن في مقاومة ذلك فرمان (١٤٨) . الا أن هذا الاحتجاج وما أعقبه من اضطراب لم يمنع محمد علي من تنفيذ الامر ، ومسح الأراضي الزراعية في مصر وتجديد علاقته مع الفلاحين بأن يزرعوا الأرض ويوردوا للحكومة غلاتها في الشؤون المعدة لذلك ، وألغى ديوان الروزنامة وأحال اختصاصه - وهو

ضبط إيرادات الحكومة ومصرفاتها - الى ديوان خاص « ديوان الخزينة المصرية » وهو بمثابة وزارة المالية الان (١٤٩) .

لقد استطاعت الحكومة أن تزيل من أمامها طبقة الجباة ، وهم الملتزمون ، وأن تتصل بالقرية وأن تعين الحكام الذين يشرفون على ادارة المزارع والشؤون الحكومية (١٥٠) ، بأسلوب جديد لجباية المال بأيدي جباة موظفين ، في الوقت الذي تم فيه توحيد الضرائب والرسوم والجبايات المختلفة التي كانت تؤخذ من الفلاح ، كاليري والفائض والكشوفية والمضاف والبراني ، في خزينة واحدة عرفت باسم المال (١٥١) .

ومن ناحية اخرى ، فان الاجراءات التي لازمت الفناء نظام الالتزام ، منعت تطوير طبقة الملاك الذين كانوا يستطيعون الوقوف ضد السلطة ، الا انها افترزت طبقة ملاك جديدة لم تكن ضارة بالباشا ، تألفت من الذين استفادوا من الفناء نظام الالتزام ، وكان من بينهم افراد من أسرة محمد علي نفسه ، وآخرون تحولت اليهم حصص الالتزام من الملتزمين القدامى ومعاونيهم (١٥٢) .

وفي العقدين الاخيرين من حكم محمد علي ، منحت أراضي كثيرة لمن لهم علاقة بالأسرة الحاكمة سميت جفالك (أو شفالك في اللغة التركية ومعناها : مقاطعات أو ملك) اعفاها الباشا من الضرائب ، تعطى بها تقاسيط أو حجج تحرر بالمحاكم الشرعية (١٥٣) . وهذه الأراضي شملت معظم القرى المهجورة والفلسة (١٥٤) ، وكان الديوان يعين لادارة هذه الشفالك ناظرا هو في العادة ضابط سابق في الجيش أو الاسطول أو الفرسان (١٥٥) .

وكان محمد علي قد اصدر أمرا في سنة ١٨٣٩ بتضامن افراد القرية في دفع الضرائب وهو ما سمي بنظام التضامن ، ثم الغاه في سنة ١٨٤٠ لما فيه من ظلم وفساد وتواكل (١٥٦) ، ووضع نظاما جديدا لضمان جباية الاموال سمي نظام العهد (المفرد عهدة وهي امتياز من الارض تنزل عنه الحكومة لفرد يتعهد بجباية ضرائب الارض) ، فعهد الى بعض الموظفين الرسميين الاغنياء والضباط بأن يكون في عهدهم جباية ضرائب قرى بأجمعها على أن يتعهدوا بدفعها من مالهم الخاص اذا لم يجبوها (١٥٧) .

وقد أجمع المؤرخون على أنه نظام قريب الشبه بنظام الالتزام الذي الغاه محمد علي ، فنجد « هولت » يذكر أنه في هذا النظام ظهرت مرة ثانية المزارع الضريبية التي هي أساس نظام الالتزام (١٥٨) ، أما امين مصطفى عبد الله فيقول « كان هذا النظام يشبه الى حد ما نظام الالتزام لا من حيث فرض ضريبة على الفلاح ولا من حيث ملكية مساحة الارض ، بل من حيث أنه مكن المتعهد من ان يكون له سلطة على ناحيته » (١٥٩) . ولكن هذا النظام كان ينطوي على الظلم والتعسف في جمع الضرائب ولذلك الغاه عباس الاول عام ١٨٥٠ (١٦٠) .

الحواشي :

- (١) أمين مصطفى عفيفي عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ١٢٠ .
- (٢) أن. بوليك ، الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ، ترجمة عاطف كرم ، دار المكتشف ، بيروت ١٩٤٨ ، ص ١٣١ .
- (٣) ابن اياس ، محمد بن أحمد الحنفي المصري (ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٤ م) بدائع الزهور في وقائع الدهور مجلد (٥) ، اسطنبول ١٩٣١-١٩٣٢ ، ص ٤٠٣ .
- (٤) بوليك ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ .
- (٥) أحمد عزت عبد الكريم ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٧٠ ص ١٠١ .
- (٦) للتوسع انظر : عبد العزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، دارالطلبة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٣ وما بعدها .
- (٧) للاطلاع على تلك الصفات ، انظر : تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) ، الخطط والانايرج ، بولاق ١٢٧٠هـ ، ص ١٥٦-١٥٧ .
- (٨) ابو العباس أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م) ، صبح الاعشى في صناعة الانشاء ، ج ٣ ، طبع دار الكتب المصرية ، ص ٤٥٥ .
- (٩) حول الرتب العسكرية ، انظر ، بوليك ، ٢٠-٢١ .
- (١٠) للتوسع انظر : محمد رجائي ريان : الاقطاع العسكري في العهدين المملوكي والعثماني ، جذوره التاريخية وجوانبه ، مجلة الدارة ، العدد ٢ ، السنة ١٤ ، الرياض ١٩٨٨ ، ص ٢٣-٢٤ .
- (١١) الدوري ، عبد العزيز ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، دار الطلبة ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٠٤ .
- (١٢) أحمد عزت عبد الكريم ، ص ١٠٣ .
- (١٣) محمد رجائي ريان ، ص ٢٧ .
- (١٤) نفسه ، ص ٢٨ .
- (١٥) الدوري ، ص ١١٦ - ١١٧ .
- (١٦) اسباهية كلمة فارسية معناها الجيش (سيباهي وليس سيباه معناه الفارس) وقد حرقها الانجليز الى (Sepay) واطلقوها على الجنود الهنود ، انظر : عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٦٠-٦١ ، هامش ٢٣ .
- (١٧) بري اندرسون ، دولة الشرق الاستبدادية ، ترجمة بديع عمر نظمي ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٣ .
- Hamilton Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West, Vol.I, Islamic Society in the Eighteenth century , Part. I, Oxford University Press : London , New York , Toronto 1957 , p. 238 .
- اقجة أو سبيرس وهي قطعة من الفضة ، ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ٣٠ .
- عبد الكريم رافق ، العرب والعثمانيون ، دمشق ، ١٩٧٤ ، ص ٤٥ ، وايضا ، بري اندرسون ، المرجع السابق ، ص ١٧-١٨ .
- الروك كلمة قبطية أصلها روش ومعناها الحبل ، ثم استعملت للدلالة على عملية قياس الارض ، وهي بدورها مشتقة من اللفظ الديوموطيقي (روح) ، ومعناها تقسيم الارض انظر : ابراهيم علي طرخان ، النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢١ .
- أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعي ، تحول التكوين المصري من النمط الاسيوي الى النمط الرأسمالي ، دار الحدائق ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٩٤ .

- واحدة . انظر : جزار ، المصدر السابق ج ٢ ، ص ١٦ ، ١٩ .
- (٣١) قانون نامة مصر ، تعليق المترجم ، هامش (١) ، ص ٥٧ .
- (٣٢) **Stanford Show , The Financial and Administrative Organization and development of Ottoman Egypt , 1517 - 1798 , Princeton Press : Princeton , New Jersey , 1962 , p. 21 .**
- (٣٣) للتوسع في تلك الاسباب انظر : احمد صادق سعد ، ص ٩٥ .
- (٣٤) حول أصل كلمة روزنامة ، انظر : عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ج ١ ، مكتبة الانجلو المصرية : القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٤٧ ، هامش (٢) وحول ديوان الروزنامة في مصر ، انظر : **Show , The Financial etc., cit., pp. 338 - 348 .**
- (٣٥) أحمد صادق سعد ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .
- (٣٦) المرجع نفسه والصفحة .
- (٣٧) عراقى يوسف أحمد ، الوجود العثماني والملوكي في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، دار المعارف : القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٢٦٧ .
- (٣٨) المرجع نفسه والصفحة .
- (٣٩) ابن اياس ، بدائع الزهور ، م ٤ ، اسطنبول ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، ص ٢٦٣ .
- (٤٠) بولياك ، مصدر سابق ، ص ١٣٦ .
- (٤١) **Holt., Op. Cit., p. 52 .**
- (٤٢) **Gabriel Baer , Population and Society in the Arab East , Translated from the Hebrew by Hanna Szoke Routledge and Kegan Paul : London , 1964 , p. 32 .**
- (٤٣) أمين مصطفى عفيفي عبد الله ، مرجع سابق . ص ١٢٠ .
- (٢٤) نشر هنا أن الممالك الذين أفلتوا بعد دمار ملكهم وانتهاء دورهم السياسي بدخول سليم الاول مصر ، تعهدوا بالولاء للسلطان ، وطلبوا أن يخدموا في صفوف جيشه ، وقد شكل هؤلاء أوجاقا خاصا بهم وهم الذين كان يطلق عليهم الشراكسة . أما الممالك الجدد فهم مجرد عبيد اشتراهم البكوات والعسكر واصبحوا بالقي الكثرة ، وهم الذين اخذوا يقومون بالثورات ضد السلطة العثمانية ، وزعمائهم الذين سادوا فيما بعد في مصر العثمانية خاصة في القرن الثامن عشر ، واصولهم هي نفس أصول الممالك القديمة .
- (٢٥) **Stanford, J. Shaw, Ottoman Egypt in the Eighteenth Century . Tthe Nizamname - imisir of Cezzar Ahmed Parha, Center for Middle Easten Studies : Cambridge. Massac- husetts 1964, n.2 p3.**
- (٢٦) نشر هنا ان الدكتور احمد فؤاد متولي قام بترجمة النص الاصلي لهذا لقانون من اللغة التركية وعمل لهذه الترجمة مقدمة وعلق عليها في الحواشي ، وتم نشره عن طريق مكتبة الانجلو المصرية في القاهرة .
- (٢٧) **P.M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent 1516 - 1922 . Cornell University Press : Ithaca and London, 1966 p. 51 .**
- (٢٨) قانون نامة مصر ، تقديم المترجم ، ص ٧ .
- (٢٩) المصدر ذاته ، ص ٤٣ .
- (٣٠) تقرر ضريبة الميري على يد السلطان سليمان ، وهي الضريبة التي تذهب لصالح سلاطين القسطنطينية ، وقد تقرر ليس بحسب فدان الارض ولكن بالنسبة للقربة كوحدة

Show, **Ottoman Egypt..**, op.cit.,
p. 34 .

وللتوسع في ذلك انظر :

Show, **The Financial..**, op. cit.,
PP. 31-33 .

عراقي يوسف أحمد : مرجع سابق، ص ١٩.
Baer, **Population etc .**, op. cit.,
P. 138.

الهوة كانوا يقيمون في صعيد مصر ، انظر:
جيرار ، المصدر السابق، ج ٢ ص ٢٩ وايضا:
Baer, **Fellah ond Townsman in
the Middle East, Studies in
Social History**, Frank Cass ,
London, 1982, P. 4,8, 115.

Ibid., P. 219 .

الشناوي ، ج ١ ، ص ١٥٠-١٥١ .

المرجع نفسه ، ص ١٥١ .

جيرار ، ج ٢ ، ص ٧٢ .

الشناوي ، ج ١ ، ص ١٥٢ .

أمين مصطفى عبد الله ، ص ٢٨٢ .

عراقي يوسف احمد ، ص ٢٦٧ .

جيرار ، ج ٢ ، ص ٢٢-٢٣ .

Gibb and Bowen, **op. cit .**, Vol.
1, Part. 1, P. 262 .

أمين مصطفى عبد الله ، ص ٣٨٢ .

جيرار ، ج ٢ ص ٢٣-٢٤ .

الشناوي ، ج ١ ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

جيرار ، ج ٢ ، ص ٢٤-٢٥ .

الشناوي ، ج ١ ، ص ١٦٧ .

الكاشفية وجميعها كاشفيات ، وبعض المراجع
تذكرها كشوفية وتجميعها كشوفيات ، وهي
وحدة ادارية صغيرة في مصر اثناء الحكم
العثماني . انظر : المرجع السابق ، هامش
(١) ص ١٦١ .

المرجع نفسه والصفحة .

Baer, **A History .**, op. cit., P.1;
Baer, **Studies in the Social
History of Modern Egypt.** (The

(٥٨)

Show , **The Financial etc.**, op.
cit., p. 32 .

(٤٤)

Ibid , p. 33 .

(٤٥)

أمين مصطفى عبد الله ، ص ٣٠ .

(٤٦)

الحلوان ويسمى بدل الالتزام ، ويشكل

(٤٧)

عائدات شخصية للسلطان أكثر مما هي للخزينة

الامبراطورية . والحلوان يؤخذ من الملتزم مرة

واحدة ، انظر

Show , **Ottoman Egypt etc.** ,

Op. cit., p. 35 .

الشناوي ، المرجع السابق ج ١ ، ص ١٤٥ .

(٤٨)

نشير هنا أن دائرة الالتزام هي عبارة عن

مجموعة من القرايط التي قد تكون أجزاء

من قرى مختلفة ، والالتزامات اذن كناية عن

قطع أرض أو حصص مختلفة المساحات ،

فالالتزامات الكبيرة كانت تشمل أحيانا

مقاطعات بكاملها وأصغر هذه الالتزامات هو

القرايط أو نصف القرايط ، انظر : بوليك،

مصدر سابق ، ص ١٣٨-١٣٩ .

أمين مصطفى عبد الله ، ص ٣٨١ .

(٤٩)

يحدد في هذا التقسيط تحديدا دقيقا المال

الميري الواجب سداده واسم القرية أو القرى

الملتزمة وعدد قرايطها ، ومساحة هذه

القرايط، انظر الشناوي، مرجع سابق ص ١٤٧

أمين مصطفى عبد الله ، ص ٣٨١ .

(٥١)

الشناوي ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

(٥٢)

المرجع نفسه ، ص ١٦٦ .

(٥٣)

أمين مصطفى عبد الله ، ص ٣٨٢ .

(٥٤)

جيرار ، مصدر سابق ج ٢ ، ص ١٥ .

(٥٥)

الشناوي ، ج ١ ص ١٦٦ .

(٥٦)

Gabriel Baer, **A History of Lan-**

downership in Modern Egypt

1800 ... 1950, Royal Institute

of International Affairs, Oxford

University press: London, 1962

PP. 1-2 .

(٥٧)

Gibb and Bowen, op. cit., Vol.,
part. 1, P. 49.

Show. Thl Financial., op. cit., (١٠٢)
p. 33

(١٠٣) الشناوي ، ج ١ ، ص ١٦٨-١٦٩ .

(١٠٤) عبد الرحمن الجبري ، تاريخ عجائب الآثار
في التراجم والاخبار ، ج ٣ ، دار الجيل :
بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٢٨٩ .

(١٠٥) فولني ، ثلاثة أعوام في مصر والشام ، ترجمة
ادوار البستاني ج ١ ، دار المكشوف ، بيروت
١٩٤٩ ، ص ١٢٧ .

(١٠٦) سيد مرعي ، الزراعة المصرية ، وزارة
الزراعة والاصلاح الزراعي : القاهرة ١٩٧٠ ،
ص ٢٥٢ . ويذكر كريستوفر هيرولد أن أكثر
من ٩٠٪ من أراضي الملتزمين كان يزرعها
الفلاحون انظر كتابه : « بونايرت في مصر »
ترجمة فؤاد أندراوس ، مراجعة الدكتور
محمد أنيس ، دار الكاتب العربي ، القاهرة
١٩٦٧ .

(١٠٧) عراقي يوسف أحمد ، ص ٢٨٧-٢٨٨ .

(١٠٨) تشير هنا أنه مع المالك خاصة في نهاية
القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر
كان من بين كبار الملتزمين العلماء (رجال
الدين) ، وهم مثل زعماء المالك استطاعوا
بناء القصور الفخمة ، وأحاطوا أنفسهم
بالخدم والموظفين ، انظر :

Baer, Studies., P. 219.
Baer, Fellah., op. cit., pp. 62-63. (١٠٩)

(١١٠) بوليالك ، ص ٢٠٣-٢٠٤ .

(١١١) أحمد صادق سعد ، ص ١٨٠ .

(١١٢) الجبري ، ج ٢ ، ص ٢٠٩-٢١٠ .

وللاطلاع على أهداف هذا الديوان من ناحية
عامة ، انظر : كريستوفر هيرولد ، مصدر
سابق ، ص ٢٤٧ .

(١١٣) أحمد صادق سعد ، ص ١٨٠ .

(١١٤) المرجع والصفحة نفسها .

(١١٥) للتوسع انظر : المرجع نفسه ، ص ١٨١ .

(١١٦) أمين مصطفى عبد الله ، ص ١٢٣ .

University of Chicago press;
Chicago and London, 1969 P.21.

Show, The Financial etc ., op. (٧٨)
cit., P. 22.

Gibb and Bowen, op. cit., Vol.I, (٧٩)
Part . 1, P. 261.

(٨٠) أمين مصطفى عبد الله ، ص ١٢١-١٢٢ .

(٨١) الشناوي ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

(٨٢) أمين مصطفى عبد الله ، ص ١٢٢ .

(٨٣) جيار ، ج ٢ ، ص ٢٢ .

(٨٤) الشناوي ، ج ١ ، ص ١٦٧-١٦٨ .

(٨٥) الشناوي ، ج ١ ، ص ١٦٨ .

(٨٦) جيار ، ج ٢ ، ص ٦١-٦٢ ، وأيضا :

بولياك ، مصدر سابق ، ص ١٣٨-١٣٩ .

(٨٧) جيار ، ج ٢ ، ص ٧١ .

(٨٨) الشناوي ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

(٨٩) جيار ، ج ٢ ، ص ٧١ ، ٨٨ - ٨٩ .

Baer, A History op. cit., P. 1. (٩٠)

(٩١) جيار ، ج ٢ ، ص ١٦-١٧ .

(٩٢) جيار ، ص ١٧ .

(٩٣) جيار ، ص ٨٨ .

(٩٤) تشير هنا أن كل ٨٠ مديني يساوي فرنك

واحد ، بينما البوطة تساوي ٩٠

مديني انظر : جيار ص ٢٣ ، هامش (٢) .

(٩٥) الشناوي ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

Show, The Financial.. op. cit., (٩٦)
pp. 20-21 .

(٩٧) الغارقة عقد تسليم الدائن بمقتضاه أرض

المدين ، يستغلها وينتفع بثمارها ، نظير فائدة

دينه ، حتى يسدد المدين هذا الدين .

(٩٨) أمين مصطفى عبد الله ، ص ١٢١ .

(٩٩) الشناوي ، ج ١ ، ص ١٦٣ .

(١٠٠) تدخلت السلطات العثمانية في مصر لوقف

هذا التصرف وأصدرت فرمانا حول ذلك .

انظر : الشناوي ، ج ١ ، ص ١٦٤ .

(١٠١) حصة لفظة عربية بمعنى نصيب الفرد في

تقسيم إيراد ممتلكات عقارية مثلا : انظر

Holt, op. cit., p. 188.

- (١٣١) أحمد عزت عبد الكريم ، ص ٢٣٦ .
(١٣٢) الجبرتي ، ج ٣ ، ص ٣٣٩ .
(١٣٣) الكتخدا (الكاهيا أو الكاخيا) ، وهو مدير مكتب الوالي ، وهنا الكتخدا مدير مكتب الباشا أي محمد علي ، انظر : عمر بن عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦ - ١٩٢٢ دار النهضة : بيروت ١٩٨٥ ، ص ٥٦ .
(١٣٤) الجبرتي ، ج ٣ ، ص ٢٩٩ .
(١٣٥) المصدر والصفحة .
(١٣٦) بولياك ، ص ٢١٠ .
(١٣٧) Baer, A History... op.cit., pp3-4.
(١٣٨) الجبرتي ، ج ٣ ، ص ٣٢٥ .
(١٣٩) الجبرتي ، ص ٣٦٥ ، وللتوسع في ذلك انظر : Baer, A History .., op.cit.p. 4.
(١٤٠) عمر بن عبد العزيز عمر ، ص ١٩١ .
(١٤١) تشير هنا أن بعض زوجات الملتزمين المالك الذين قتلوا في السنوات الاولى لحكم محمد علي ، استطعن تسجيل بعض حصص الالتزام وذلك بواسطة حماية قوات محمد علي ، انظر :
(١٤٢) Baer, A History .. op.cit., n.7.p.3.
(١٤٣) الجبرتي ، ج ٣ ، ص ٤٣٨ .
(١٤٤) Rivlin, op. cit., p.53.
(١٤٥) عمر بن عبد العزيز عمر ، ص ١٩٢ .
(١٤٦) الجبرتي ، ج ٣ ، ص ٤٤٩ . ونشير هنا أن بولياك يذكر أن صدور هذا المرسوم كان في عام ١٨١٣ . انظر بولياك ، ص ٢٠٧ .
(١٤٧) محمد فهمي لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية : القاهرة ١٩٤٤ ، ص ١١٣ - ١١٥ .
(١٤٨) انظر : الجبرتي ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ .
(١٤٩) أمين مصطفى عبد الله ، ص ٣٨٧ .
(١٥٠) المرجع والصفحة .
(١٥١) أحمد عزت عبد الكريم ، ص ٢٤٦ .
(١٥٢) Holt, op.cit., p. 188.
(١٥٣) عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ج ٤ ، القاهرة ، ١٩٣٠ ، ص ٥٨٩ .

- (١١٧) كريستوفر هيروك ، مصدر سابق ، ص ٢٤٧ .
(١١٨) أمين مصطفى عبد الله ، ص ٣٨٦ .
(١١٩) بولياك ، ص ٢٠٥ .
(١٢٠) أمين مصطفى عبد الله ، ص ١٢٥ .
(١٢١) Holt, op. cit., PP. 186-188.
(١٢٢) يذكر عمر بن عبد العزيز عمر أن من بين الملتزمين الذين بلغ عددهم ستة الاف ملتزم ، قدر أن ثلاثة آلاف كانوا من المالك الذين يحوزون أكثر من ثلثي الارض الزراعية في مصر . انظر كتابه « دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر » ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٨٧ .
وللاطلاع على موضوع الرزق الاحباسية ، انظر : H. A. Rivlin, The Agricultural Policy of Mohammed Ali in Egypt, Cambridge , 1961 , PP . 31-35 .
(١٢٣) Baer, A History.. op. cit., p. 2.
(١٢٤) Holt, op. cit, p. 188. انظر :
وأبضا : عمر بن عبد العزيز ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص ١٧٩ .
(١٢٥) Holt, op. cit., P. 188.
(١٢٦) كان لقب أفندي خاصا بوجه عام برجال العلم سواء من العلماء أو سكرتيري الحكومة . انظر : عمر بن عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص ٥٨ ، هامش (١)
(١٢٧) الجبرتي ، ج ٣ ، ص ٣١٣-٣١٤ .
(١٢٨) المصدر نفسه ، ص ٣١٤ .
(١٢٩) Baer, A History.. op. cit. p. 3.
(١٣٠) المعروف أن تصفية المالك على يد محمد علي تمت في مرحلتين الاولى عام ١٨١١ في مصر السفلى والمعروفة بمذبحة القلعة ، والثانية في مصر العليا (الصعيد) عام ١٨١٢ ، ومن بقي منهم حيا هرب الى السودان . للاطلاع على ذلك ، انظر الجبرتي ، المصدر السابق ج ٣ ، ص ٣٢٠ - ٣٢٦ . وأبضا :
جلال يحيى ، المجلد في تاريخ مصر الحديثة ، الاسكندرية ١٩٨٢ ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

وللتوسع في هذا الموضوع انظر :

Rivlin, **op. cit.**, p. 95.

Holt, **op. cit.**, p. 188.

(١٥٨) أمين مصطفى عبد الله ، ص ٣٨٨ .

(١٦٠) المرجع والصفحة .

Holt, **op.cit.**, p. 188.

(١٥٤)

(١٥٥) للتوسع في موضوع ادارة هذه الشفالك انظر :

Rivlin, **op.cit.**, pp. 66-69.

(١٥٦) أمين مصطفى عبد الله ، ص ٣٨٨ .

(١٥٧) عمر عبد العزيز عمر ، ص ١٩٥ وراجع أيضا :

Holt, **op. cit.**, p. 188.

